الموضوع: مقال الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء

تمكنت وزارة الداخلية منذ عام 2008م من إدارة وتحليل مختلف البيانات والمعلومات الأمنية والجنائية، وفق منظومة إحصائية متطورة، تستند على أحدث البرامج والأنظمة الإحصائية الذكية، القادرة على تحليل البيانات الضخمة بكل دقة وكفاءة عالية، واستشراف المتغيرات الأمنية، والظواهر الاجتماعية، وكذلك تحليل الجرائم وفق التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

فقيام وزارة الداخلية بتوفير وتحليل إحصائيات الجريمة ودراستها عن قرب لمعرفة أسبابها للوقاية منها ومكافحتها ساهم في الارتقاء بمنظومة العمل الأمني، وحماية المجتمع، وحفظ الأمن والأمان بدولة قطر، وهو ما ساعد بشكل مباشر في استكمال المسيرة التنموية الشاملة في دولة قطر، وبلوغ مؤشرات وأهداف استراتيجية وزارة الداخلية (2018 – 2022)، التي تهدف إلى تحقيق متطلبات استراتيجية قطاع الأمن والسلامة العامة (2018 – 2022)، ورؤية قطر الوطنية 2030.

إن تطوير بيئة العمل الإحصائي داخل وزارة الداخلية ساعدت في توفير كافة البيانات الإحصائية اللازمة لاستراتيجية وزارة الداخلية (2018 – 2022)، وحساب المؤشرات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والفرعية والتشغيلية، بصفة دورية، وقياس رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الوزارة عن طريق استطلاعات الرأي، وقياس مدى معرفة الجمهور بدور أجهزة الشرطة، وقياس نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً للجمهور، حيث أن الوزارة تعول كثيراً على أهمية البيانات الإحصائية في تشخيص وتقييم الوضع الجنائي والأمني بكل دقة وموضوعية، ومراجعة وتطوير الإطار التشريعي والقوانين، وتحليل ودراسة الظواهر الجرمية المستحدثة، والأنماط الشائعة والمعقدة للجريمة، وتطوير أساليب مكافحة الجريمة. لأن هذا من شأنه أن يعين متخذي القرار والمسؤولين على رصد الأوضاع الأمنية، وتقييمها، وتطوير التشريعات، ورسم السياسات والاستراتيجيات الأمنية المعنية بمقاومة الجرائم وردعها.

ونجاح الوزارة في توفير إحصائيات تفصيلية دقيقة عالية الجودة، مكنت الخبراء والباحثين العاملين في مجال البحوث الاجتماعية من إعداد دراسات تحليلية لمختلف الظواهر الجرمية، بغرض معالجتها، وخلق مجتمع تسوده العدالة والرخاء الاقتصادي، قادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتدرك وزارة الداخلية مدى أهمية المعلومة الإحصائية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، خاصة وأنه في الآونة الأخيرة أصبحت البيانات الإحصائية الدقيقة واحدة من أبرز أدوات الاتصال والتواصل في العلاقات الدولية في عصر يتسم بهيمنة المعرفة، ولهذا، فإن الوزارة حرصت على تيسير توفير وتبادل مؤشرات وإحصائيات الجريمة مع المنظمات الإقليمية والدولية، وتحديداً تلك الإحصائيات المتعلقة بالجرائم الكبرى، وجرائم الإرهاب، والفساد المالي، والإتجار بالبشر، حيث أن هذه الإحصائيات الجنائية أصبحت شرطاً هاماً وأساسياً وعنصراً مؤثراً في تصنيف الدول وترتيبها عالمياً حسب معدلات ارتكاب الجرائم، ومستوى توافر الأمن والأمان بها، حيث يتم مراعاة هذه التصنيفات عند إعداد عدد كبير من التقرير والمؤشرات الدولية، كتقرير التنافسية العالمية، والتي على أثرها يتم توجيه السياحة العالمية، ورسم الخارطة العالمية للاستثمار الخارجي، وحركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

العميد/ إبراهيم سعد السليطي

رئيس مكتب التحليل الإحصائي